الأمم المتحدة

A/C.4/60/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
13 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة أنغويانو رودريغز (نائبة الرئيس) . . . . . (المكسيك)

المحتويات

البند ٣٢ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-56344 (A)

في غياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أنغويانو رودريغز (المكسيك).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٢ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - **السيد طومسون** (المملكة المتحدة): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدين المرشحين تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وليختنشتاين والنرويج، فقال إن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة قد تطور تطورا كبيرا منذ أن تقدم الإبراهيمي بتوصياته عام ٢٠٠٠. وقد شهدت السنتان ونصف الماضية بصفة خاصة طفرة في الأنشطة لم يسبق لها مثيل. وقد ضاعفت العمليات الخمس الجديدة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى تعزيز البعثات الموجودة، عدد القوات وأفراد الشرطة الذين جرى نشرهم فوصل عددهم إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠ فرد، وما زال هذا الرقم يرتفع نتيجة لنشر بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويثني الاتحاد الأوروبي على إدارة عمليات حفظ السلام للأسلوب الذي تتناول به الطفرة التي حدثت في الأنشطة، بالشراكة مع المساهمين من القوات وأفراد الشرطة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أيضا التزامه المستمر بصون السلم من خلال إسهامه المالي بأكثر من ٤٠ في المائة من ميزانية حفظ السلام المقدرة ومن خلال وزعه للقوات ولأفراد الشرطة على بعثات السلام.

٢ - وقد كان هذا التطور أكبر من مجرد زيادة كمية، حيث أصبحت عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد بشكل متزايد. وقد ألقى ذلك الضوء على ضرورة الأخذ بنهج متكامل على نحو أكبر، والحاجة إلى تحقيق درجة أكبر من التنسيق العسكري - المدني، فضلا عن التنسيق بين الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية. وقد اعترف مؤتمر القمة العالمي بهذا التطور ووضع المسؤولية على عاتق جميع الأطراف من أجل إجراء التغيير الضروري. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الإسهام في تحقيق هذا الهدف، كما يرغب في إلقاء الضوء على أربعة مجالات يرى أن لها الأولوية أثناء الـ ١٢ شهرا القادمة؛ وهي تعزيز قدرات عمل الأمم المتحدة، والتعاون وبناء القدرات مع المنظمات والأطراف الإقليمية، وبناء سلام مستدام، ومسألة سوء السلوك.

٣ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا قرار مؤتمر القمة العالمي بالتصديق على إنشاء قدرة تشغيلية أولية تعمل على إيجاد قدرات دائمة في مجال الشرطة من أجل توفير مقدرة يبدأ بها عنصر الشرطة عمله في بعثات حفظ السلام، ومن أجل تقديم المساعدة إلى البعثات الموجودة عن طريق توفير النصح والخبرة لها. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الأخذ بهذا المفهوم ابتداء من تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٤ - وقد حث مؤتمر القمة العالمي على مواصلة التقدم باقتراحات لتعزيز قدرات النشر السريع بغية تدعيم عمليات حفظ السلام في حالات الأزمات. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى التقدم باقتراح مفصل بغية النظر فيه في الدورة القادمة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام؛ ويجب أن يكمّل هذا الاقتراح جهود الاتحاد الأوروبي والكيانات الإقليمية الأخرى فيما يتعلق بقدرات النشر السريع والقدرات الاحتياطية وقدرات التجسير. وكجزء من هذا العمل، رحب الاتحاد الأوروبي بإجراء استعراض شامل لنظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة الذي أعلن عنه في اليوم السابق، بغية جعله أداة حقيقية يمكن استخدامها من أجل تشكيل قوات للنشر السريع.

٥ - وبرهن ما حدث أثناء الاثنى عشر شهرا الماضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنه من الضروري أن يكون لدى الأمم المتحدة مقدرة فعالة على جمع المعلومات على الصعيد التشغيلي بغية ضمان سلامة موظفيها وأمنهم وتنفيذ الولاية المنوطة بها. ومما يؤسف له أنه لم يكن من المستطاع حتى الآن أن يجري التنفيذ الكامل لمفهوم خلايا التحليل المشتركة للبعثات في جميع بعثات الأمم المتحدة. ولما كانت إدارة السلامة والأمن قد وطدت وجودها، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بقدر أكبر من الوضوح بشأن تقسيم المسؤوليات بين تلك الإدارة وإدارة عمليات حفظ السلام على كل من الصعيدين التشغيلي والاستراتيجي.

٦ - وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات والأطراف الإقليمية وبناء القدرات، اعترف مؤتمر القمة بأهمية إسهام المنظمات الإقليمية في توطيد السلام والأمن وضرورة إقامة علاقات يمكن التكهن بها بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق. وقد برهنت بوضوح عملية الاتحاد الأوروبي للرصد البيئي بالزمن الحقيقي لأفريقيا باستخدام سواتل التصوير Artemis في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٣ على انخراط الاتحاد الأوروبي في دعم مشاركة العديد من الأطراف مشاركة أكثر فعالية في تطوير قدراته على إدارة الأزمات. والدور الجوهري الذي اضطلعت به بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور على مدى الاثنى عشر شهرا الماضية قدم مثالا واضحا على الحاجة إلى هذه الشراكات الاستراتيجية والحاجة إلى إمكانية قيامها بإرساء السلام.

٧ - ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما تاما بالتطوير المتواصل لإعلان الاتحاد الأوروبي - الأمم المتحدة المشترك بشأن إدارة الأزمات. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هناك فرصة لتعزيز التعاون والشراكة في طائفة من المجالات، مثل النشر السريع، والمذهب المشترك، والتدريب، والخبرة في مجال التخطيط. ومن الممكن أيضا تعزيز الحوار بشأن القضايا المشتركة، مثل سيادة القانون، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، ونوع الجنس.

٨ - ومن القضايا ذات الصلة بناء قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، وقد جرى الإعراب في مؤتمر القمة عن وضع وتنفيذ خطة لعشر سنوات. ويواصل الاتحاد الأوروبي الإسهام في كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبناء قدرات الاتحاد الأفريقي على نطاق أوسع من خلال مرفق السلام، وقد التزم الاتحاد الأوروبي حتى الآن بتقديم ٩٨ مليون يورو. ومع ذلك، فمن الضروري أن تجري كفالة تنسيق هذه الجهود، وكفالة تلبيتها لاحتياجات الاتحاد الأفريقي.

٩ - وكما أقر مؤتمر القمة العالمي، هناك ارتباط بين التنمية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان؛ وهي تقوي بعضها البعض. ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا راسخا بأنه من الضروري أن تبدأ أنشطة بناء السلام - إلى جانب الأنشطة التقليدية لحفظ السلام - من نقطة البداية إذا كان للسلام المستدام أن يتحقق. ومما يؤسف له أن جهود المجتمع الدولي لبناء السلام تميزت على نحو أكثر مما يجب بالأعمال المنفردة وغير المنسقة التي تفتقر إلى الملكية الوطنية، والتي تسفر في نهاية المطاف عن العودة إلى الصراع. وكان الغرض من لجنة بناء السلام، التي وافق زعماء العالم في مؤتمر القمة على تشكيلها، سد تلك الثغرات. ويتوق الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل تلك اللجنة بانتهاء السنة، كما أنه يثق في اضطلاع إدارة عمليات حفظ السلام بدور كامل في دعم أعمال اللجنة وأعمال مكتب دعم بناء السلام.

١٠ - والتخطيط المتكامل للبعثات عنصر من العناصر الرئيسية لضمان قيام بعثات الأمم المتحدة بنشاط أكثر تماسكا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأعمال التي تضطلع بها الآن إدارة عمليات حفظ السلام، وفريق الأمم المتحدة

الإنمائي، واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية بغية تحديد نموذج للتخطيط المتكامل وتعزيز قدرات هذا التخطيط، مما يضمن أن تتمكن الوكالات الإنمائية والإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام من التخطيط المشترك بقدر أكبر من الفعالية. ويهيب الاتحاد الأوروبي بإدارة عمليات حفظ السلام أن تقوم في مرحلة مبكرة جدا من مراحل إنشاء أية عملية بإجراء حوار مع الأطراف المتوقع أن تسهم بقوات في تلك العملية بغية تيسير التخطيط العسكري الوطني، مما يختصر الوقت الذي يتطلبه النشر.

١١ - وإذ انتقل إلى مسألة سوء السلوك، قال إن الاتحاد الأوروبي يدين بأقوى العبارات جميع أعمال الاعتداء والاستغلال الجنسيين التي يقترفها موظفو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاقتراح الذي قدم مؤخرا بتعديل مذكرات التفاهم بحيث توضح المسؤوليات الواقعة على عاتق البلدان المساهمة بقوات. ومع ذلك، فرغم حدوث تقدم طيب، ما زال الاستغلال والاعتداء الجنسيان يكونان مشكلة ضخمة في كثير من البعثات. ويجب على كل من إدارة بعثات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات أن تضطلع بجهود أكبر من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام في تاريخ سابق من هذا العام، بما فيها إنفاذ سياسة عدم التسامح على الإطلاق التي انتهجها الأمين العام. ويتعين على الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لحل المشكلة بشفافية. وإن لم يتحقق ذلك، فمن شأن هذه الدول أن تخاطر بنجاح البعثات وأن تضر بمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٢ - ومن العوامل الجوهرية لمنع سوء السلوك بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وإدماج الوعي الجنساني على نطاق أكبر في جميع بعثات حفظ السلام. ومن الضروري إجراء تغييرات منتظمة بحيث تدرج المسائل الجنسانية في التخطيط السابق للبعثة، وعند قيام البعثة بأعمالها، بالإضافة إلى مرحلة ما بعد إنشاء البعثة بوجه خاص. ويحث الاتحاد الأوروبي إدارة عمليات حفظ السلام على التعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بغية ضمان بقاء الخبرات الكافية في مجالي حقوق الإنسان ونوع الجنس في البلد عند انسحاب بعثة حفظ السلام منه لكي تقدم تلك الخبرات المساعدة إلى الحكومة الوطنية.

١٣ - واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بمقترح مكتب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بأن تكون عملية اللجنة أكثر فعالية في الدورة القادمة، فضلا عن إعلان وكيل الأمين العام بإجراء استعراض لهيكلة وتشغيل إدارة عمليات حفظ السلام بغية التأكد من أنها مجهزة ومستعدة للتصدي للتحديات المنتظرة.

١٤ - **السيدة العلوي** (المغرب): تكلمت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فقالت إن موقف الحركة الثابت هو أنه يجب على عمليات حفظ السلام أن تلتزم التزاما صارما بالمبادئ التوجيهية التي جرى النص عليها في الوثائق النهائية للمؤتمر الوزاري الحادي عشر الذي عقد في القاهرة، ومؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عقد في كوالالمبور عام ٢٠٠٣، والمؤتمر الوزاري الذي عقد في ديربان عام ٢٠٠٤، وكما نصت عليها الفقرات من ٢٢ إلى ٣٥ من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/59/19/Rev.1). وما زالت حركة عدم الانحياز ترى أنه ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تراعي بدقة المقاصد والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتلك التي تطورت من أجل تنظيم حفظ السلام وأضحت من المبادئ الأساسية لحفظ السلام، ألا وهي موافقة الأطراف المعنية، وعدم استخدام القوة إلا في حالتي الدفاع عن النفس والدفاع عن أية ولاية يرخص بها مجلس الأمن، والنزاهة، والولايات المحددة بوضوح، والتمويل الآمن. وتشدد حركة عدم الانحياز أيضا على ضرورة المحافظة

على احترام مبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية لجميع الدول، وعدم التدخل في المسائل التي تقع أساسا في نطاق اختصاصها القضائي المحلي.

١٥ - وما زالت الحركة ترى أنه ينبغي ألا تستخدم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع بأسلوب متماسك وجيد التخطيط ومنسق وشامل، مع الاستعانة بالصكوك السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية ذات الصلة. وما زالت الحركة ترى أيضا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تولي اعتبارا جادا لضمان الاستمرار في بذل تلك الجهود دون انقطاع بعد مغادرة بعثة حفظ السلام، بحيث تكفل التحول على نحو سلس صوب إرساء السلام الدائم واستتباب الأمن وتحقيق التنمية.

١٦ - وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن موقفها الثابت، ألا وهو أنه ينبغي لدور الترتيبات الإقليمية لحفظ السلام أن يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بدلا من تغيير دور الأمم المتحدة وعدم التطبيق الكامل للمبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فبمقتضى هذا الفهم ترغب الحركة في إلقاء الضوء على أهمية الإسهام الذي يمكن لهذه الترتيبات الإقليمية أن تضطلع به، وفي تأكيد أهمية تقديم الدعم اللازم إلى هذه القدرات الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا، عن طريق تحديد وتنفيذ الأساليب العملية للشراكات كما تتضح في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/59/19/Rev.1) وكما يجري تأكيدها في نتائج مؤتمر القمة العالمي. وبالتالي، تدعم الحركة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة تعزيزها لمساعي الاتحاد الأفريقي لبناء قدرة للاضطلاع بعمليات حفظ السلام في أفريقيا. ومع ذلك، ينبغي ألا يؤدي الدور التكميلي الذي تقوم به الترتيبات الإقليمية إلى تجزئة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

١٧ - وتدين حركة عدم الانحياز بأقوى العبارات قتل حفظة السلام في العديد من البعثات، وتحث على إيلاء الأولوية القصوى لسلامة وأمن حفظة السلام من موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها العاملين في الميدان. ويجب ألا يعتبر الأمن وظيفة قائمة بذاتها، كما يجب ألا يُحدد تحديدا ضيقا، بل يجب أن يُعتبر وظيفة مستعرضة في جميع الأنشطة، من التخطيط إلى الاستجابة للطوارئ، وبذلك يشكل الأمن جزءا لا يتجزأ من تنفيذ ولاية أية بعثة.

١٨ - وترحب الحركة بالتأكيد المستمر على النشر السريع والفعال. وقد حدث تحسن كبير في السنوات القليلة الماضية، كما شهد على ذلك وجود مخزونات النشر الاستراتيجية، وسلطة الدخول في التزامات قبل صدور الولاية؛ وبدون هذه الابتكارات الهامة كان من المستحيل أن يجري نشر بعثات جديدة في السنوات الأخيرة.

١٩ - وقد كانت الحركة مناصرا قويا للتعاون الوثيق بين البلدان المساهمة بقوات، ومجلس الأمن، والأمانة العامة. ويمكن لذلك أن يتحقق من خلال فهم كل طرف منها فهما أفضل لشواغل الطرف الآخر، وبخاصة شواغل البلدان المساهمة بقوات، وتتيح تلك الشواغل أفضل تقييم مباشر للحالة في الميدان. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تشارك مشاركة مبكرة وكاملة في جميع مراحل التخطيط للبعثة، كما ينبغي أن يكون هناك تفاعل أكبر مع مجلس الأمن من خلال إعادة تنشيط فريق مجلس الأمن العامل الجامع المعني بعمليات حفظ السلام. وفضلا عن ذلك، ينبغي تكثيف الحوار بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة لكي تتمكن الأمانة العامة من إبلاغ مجلس الأمن على النحو الواجب.

٢٠ - وتشاطر حركة عدم الانحياز الأمين العام إحساسه العميق بالانشغال إزاء حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين يقترفهما موظفو الأمم المتحدة المشتركون في عمليات حفظ السلام. وتلوث أفعال قلة من الأفراد السجل الممتاز والمشرف لإنجازات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على هذا الخطر قضاء مبرما في مناطق البعثات. وتؤيد الحركة تأييدا تاما سياسة عدم التسامح على الإطلاق التي ينتهجها الأمين العام فيما يتصل بسلوك موظفي الأمم المتحدة، وستعمل الحركة على التنفيذ الكامل للتدابير المعتمدة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٢١ - واختتمت كلامها قائلة إن حركة عدم الانحياز تود أن تشيد بشجاعة وإخلاص الأفراد العاملين في الميدان وأولئك الذين فقدوا أرواحهم أثناء إعلائهم شأن قيم المنظمة وأهدافها، كما تدعو إلى إجراء دراسة شاملة عن أسباب قتل الكثيرين من حفظة السلام في الميدان.

٢٢ - **السيد حسن** (الأردن): قال إنه من الضروري تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون في كل من وحدة القانون الجنائي والمشورة القضائية في إدارة عمليات حفظ السلام وفي الميدان. وأن وفد بلده ما زال يرى أن أفضل نهج إزاء المسألة سيكون النهج الذي يتخذه كيان من كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة المتخصصة في مجال سيادة القانون والعدالة في المرحلة الانتقالية. وهناك دور هام يجب أن تضطلع به لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام.

٢٣ - وينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يبذلوا بأنفسهم المزيد من الجهود للمشاركة في عمليات حفظ السلام، وبخاصة عن طريق تقديم موظفين للعمل في الميدان. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتدخل بسرعة في الحالات التي يمنع فيها حفظة السلام من موظفي الأمم المتحدة من التنفيذ الكامل لولاياتهم أو عندما يتعرضون للخطر نتيجة لهذه العوائق. وكان مما يسبب القلق لوفد بلده بصفة خاصة حالة قام فيها بلد يستضيف بعثة لحفظ السلام باتخاذ أعمال من جانب واحد أعاقت تنفيذ الولاية و/أو عرضت للخطر حفظة السلام الذين كان يستضيفهم ذلك البلد.

٢٤ - وأضاف أن حكومة بلده ترحب بإنشاء قدرة الشرطة الدائمة، وتتطلع إلى الإسهام في ذلك الإطار الذي جرى التصديق عليه في نتائج مؤتمر القمة العالمي. وترغب حكومة بلده أيضا في أن تكرر تأكيد أهمية اتخاذ التدابير التي رُسمت خطوطها العريضة في توصيات مستشار الأمين العام المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد لوحظ التقدم المحرز في هذا المجال أثناء الاجتماع فوق العادة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الذي عقد في تاريخ سابق من هذا العام، وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى إجراء المزيد من المناقشة حول المنجزات والصعوبات، وذلك في اجتماع اللجنة المقبل.

٢٥ - وقد طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن يجري تحضير تقييم شامل عن الاستخدام المحتمل لجميع أشكال الرصد والمراقبة التقنيين، وبخاصة قدرات الرصد الجوي، بوصفها من وسائل ضمان سلامة حفظة السلام، وبالأخص في الظروف الهشة والخطرة وفي الحالات التي يكون فيها الرصد بالعين المجردة من الأرض من الخطورة بمكان. وأعرب عن اهتمامه بالاستماع إلى معلومات تكميلية من وكيل الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تحضير ذلك التقييم الذي ينبغي أن يشكل جزءا من تقرير الأمين العام المقدم إلى الاجتماع التالي للجنة الخاصة.

٢٦ - وينبغي لجميع الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل في مواعيدها، ودون أي شروط، وبطريقة تؤكد من جديد التزامها بموجب المادة ١٧ من الميثاق بتحمل

مصروفات المنظمة حسب الأنصبة التي تقررها الجمعية العامة، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ-٤).

٢٧ - **السيدة ألفاريز** (كوبا): أكدت أهمية احترام المبادئ التي تحكم التزامات المنظمة بحفظ السلام، ألا وهي موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والامتثال لقرارات الجمعية العامة، والولاية الواضحة، والتمويل الثابت. وفضلا عن ذلك، فرغبة في الحفاظ على سلطة المنظمة وفعاليتها، يجب على مجلس الأمن ألا يتصرف على نحو انتقائي وألا يكيل بمكيالين عند إنشاء عمليات حفظ السلام، وبخاصة في أفريقيا.

٢٨ - وعند إنشاء عمليات حفظ السلام، ينبغي عدم إغفال تحليل الأسباب الجذرية للصراع، وعادة ما تتصل هذه الأسباب بتخلف بلدان العالم الثالث واستغلالها واستبعادها من العملية الدولية لصنع القرار. ولا يمكن كفالة التنمية ولا إنهاء الحلقة المفرغة للصراعات وعمليات حفظ السلام بتكاليفها البشرية والمادية التي لم يسبق لها مثيل إلا باتخاذ استراتيجية شاملة ومستدامة وطويلة الأجل.

٢٩ - وعند تحديد ولايات عمليات حفظ السلام، ينبغي ألا تستخدم الحاجة إلى تقديم المساعدات الإنسانية كمبرر لمفاهيم مشكوك فيها، مثل ما يسمى بالتدخل الإنساني. ويوجد أصل هذه المفاهيم في البلدان المتقدمة النمو وفي القانون الدولي المعاد تفسيره، مما ينتهك مبدأ سيادة الدول وأحكام ميثاق الأمم المتحدة من أجل خدمة مصالح البلدان القوية في التدخل، وهي البلدان التي تسعى إلى فرض حكومة عالمية.

٣٠ - وينبغي تطوير الآليات الدينامية بغية إنشاء عمليات لحفظ السلام ونشرها، إلا أن هذا التطوير يجب أن يتحلى بالشفافية والشمول، وفقا للمادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن البلدان النامية التي ترغب في المشاركة في عمليات حفظ السلام كثيرا ما تفتقر إلى القدرة اللازمة، بينما تمتلك البلدان المتقدمة النمو تلك القدرة وتنقصها الإرادة السياسية للاضطلاع بذلك. ولهذا، فمن الملح أن تضمن المنظمة تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد اللازمة لها.

٣١ - ويتعين أيضا تعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. وينبغي للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام أن يعقد اجتماعات على نحو أكثر تكرارا مع البلدان المساهمة بقوات، وبخاصة في المراحل الأولية للتخطيط. وأهابت بالدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها بالكامل في مواعيدها ودون أي شروط بحيث يمكن التسديد في حينه للبلدان المساهمة بقوات، فالتأخير في تلك المدفوعات يمكن أن يسفر عن مشاكل اقتصادية خطيرة، وبخاصة في البلدان النامية. واختتمت كلامها قائلة إن عمليات حفظ السلام لا تشكل غاية في حد ذاتها، بل ينبغي أن تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وإرساء سلام عادل ودائم.

٣٢ - **السيد علي أحمد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن أوجه النجاح التي حققها حفظ السلام أثناء السنوات الخمس الماضية أكدت وضع وشرعية الأمم المتحدة بوصفها المؤسسة الرئيسية المتعددة الأطراف التي تتحمل وحدها مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. ورغم تعقيد دور حفظ السلام، فقد ثبت أنه أداة فعالة وجوهرية ومؤثرة في معالجة المخاطر التي تحيق بالسلم والأمن في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، فحفظ السلام لا يشكل بديلا للحل الدائم للصراع ولكنه تدبير مؤقت مصمم لإرساء قاعدة صلبة للتحول التدريجي صوب بناء السلام. ولذلك، فمما يؤسف له أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

استمرت أكثر من نصف قرن في الشرق الأوسط، حيث ظل السلام بعيد المنال نظرا لاحتلال إسرائيل المستمر للأراضي العربية. ومع ذلك، أشاد بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وبقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعلاقاتهما الطيبة ببلده.

٣٣ - وكرر الإعراب عن أهمية مسائل الحاجة إلى النشر السريع، ودفع متأخرات حفظ السلام، واحترام قيم حفظ السلام، بما فيها الامتثال الصارم للولايات التشغيلية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لولايات حفظ السلام أن تتصف بوضوح المصداقية، والقدرة على البقاء، والشرعية، وألا تمارس عدم الانتقاء أو الكيل بمكيالين. وأضاف أن وفد بلده على أتم استعداد للمشاركة في أية مناقشات إضافية بهدف حل الصعوبات التي تواجهها عمليات حفظ السلام في الوقت الحالي وفي المستقبل. وأدان بشدة قتل حفظة السلام، وأقر بتضحياتهم، وأكد الحاجة إلى تعزيز تدابير الأمن في مقار بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وإقامة شراكة حقيقية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المساهمة بقوات من الأمور الجوهرية للتخطيط للبعثات والإعداد لها وتنظيمها. وطالب في نهاية كلمته بتوضيح السبب في إتاحة موقع إدارة عمليات حفظ السلام على شبكة الإنترنت بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة عدا اللغة العربية، حيث أن ذلك يشكل انتهاكا واضحا لتوجيهات الجمعية العامة بشأن تحقيق هدف المساواة بين جميع اللغات.

٣٤ - **السيد لوفالد** (النرويج): قال إن نتائج مؤتمر القمة العالمي الذي عقد مؤخرا أقرت أهمية عمليات حفظ السلام. وأضاف أنه يجب استعراض قدرة الأمم المتحدة على التخطيط للعمليات وإدارتها وتدعيمها نظرا للتعقيد المتزايد لولايات البعثات وزيادة عددها. وتفتقر بعثات كثيرة إلى ما يكفي من موارد للإشراف على تنفيذ اتفاقات السلام الهشة وللتعامل مع الجماعات المسلحة التي تهدد كلا من حفظة السلام والمدنيين. ولهذا، يجب تدعيم القدرة التشغيلية لإدارة عمليات حفظ السلام. وأعرب عن ترحيبه بأفكار وكيل الأمين العام فيما يتصل بإعادة تنظيم الإدارة، إلا أنه قال إن الحاجة قد لا تكمن في مسألة زيادة الموظفين والموارد بقدر ما تكمن في تقوية العنصر النظامي وجعله أكثر وضوحا، مع ضمان أقصى قدر من المرونة في استخدام الموارد الموجودة. ومن شأن الهيكل الأقوى للقيادة العسكرية أن تكون له منافع تشغيلية. ومن الأمور الجوهرية وجود معلومات أفضل على الصعيدين التكتيكي والتشغيلي، كما يجب ضمان حرية الحركة لموظفي الأمم المتحدة. وأشار، مع القلق، إلى الاتجاه المتزايد لتقييد تلك الحرية.

٣٥ - وأعرب عن موافقته على إنشاء قدرة الشرطة الدائمة، وقال إنه عند البدء في أية بعثة جديدة ينبغي تدعيم عنصر التخطيط وتوفير المساعدة المعززة. وقد عقد مؤخرا اجتماع بين إدارة الشرطة النرويجية وممثلي إدارة عمليات حفظ السلام لمناقشة الطرق التي يمكن للنرويج أن تساعد بمقتضاها على إنشاء تلك الآلية. وهناك أولوية لإصلاح قطاع الأمن برمته، وأكد أهمية الملكية المحلية لهذه العملية؛ ولكي تنجح العملية نجاحا حقيقيا، يجب أن تتضمن إصلاح وإعادة بناء الشرطة المدنية، فضلا عن القضاء ومرفق السجون والقوات المسلحة.

٣٦ - وبناء السلام الذي يرتكز على النهج الموحد للبعثات أصعب بكثير من حفظ السلام، ويجب على الأمم المتحدة أن تستمر في الاضطلاع بدور قيادي في إرساء الاستقرار في الدول المفككة أو التي يجري تفككها وإعادة بنائها. ويجب أن يُطبق النهج الموحد للبعثات بمرونة، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة تجنب الإعاقة غير اللازمة للأعمال الإنسانية. ورحب بقرار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتشكيل لجنة لبناء السلام وبإنشاء مكتب لدعم بناء السلام، مما يزيد من

تدعيم هذا النهج الموحد وإشراك الأطراف ذات الصلة في كل من المقر والميدان.

٣٧ - ودعا إلى إنشاء نظام محكم لقدرات حفظ السلام اعترافا منه بما يمكن أن تسهم به المنظمات الإقليمية في إرساء السلم والأمن. وتعمل حكومة بلده بنشاط داخل منظمة حلف شمال الأطلسي على دعم وتعزيز العلاقات بين هذه المنظمة والأمم المتحدة؛ مما يشكل أهمية أكبر نظرا للمشاركة العالمية المتزايدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وعلى سبيل المثال دعمها بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. ورحب باقتراح إنشاء قوة احتياطية أفريقية، وهو الاقتراح الذي تدعمه حكومة بلده من خلال لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد التابع للأمم المتحدة؛ وبالمثل، أقيمت اتصالات على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مع الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

٣٨ - ويجب تنسيق المبادرات العديدة لبناء القدرات الأفريقية بغية كفالة استخدام الموارد على النحو الأمثل. ومن الضروري أيضا تحاشي الإثقال على الاتحاد الأفريقي الذي سبق أن شحت موارده نظرا لمشاركته في دارفور. ويمكن بناء بعض القدرات من خلال شبكة الإنترنت، مثل مشروع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لحفظة السلام الأفارقة، الذي قامت حكومة بلده مؤخرا بالإسهام المالي فيه. وقد قررت حكومة بلده أيضا أن توسع نطاق التدريب على برنامج السلام الذي تقدمه إلى جميع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، مع الاهتمام بتدريب الموظفين المدنيين، بما فيهم أفراد الشرطة، كما أنها تعمل مع الاتحاد الأفريقي على إنشاء آلية احتياطية للموظفين المدنيين. وستجري أيضا مناقشة مع المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن استمرار التعاون، وتجري هاتان الهيئتان تقييما لحاجة عمليات السلام إلى موظفين مدنيين.

٣٩ - ورحب بالجدية التي تعالج بها المنظمة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، إلا أنه أعرب عن قلقه إزاء عدد الحالات الجديدة. ويجب ألا يُسمح لسلوك بعض الأفراد بتقويض مصداقية المنظمة. وتتحمل البلدان المساهمة بقوات مسؤولية إبلاغ الموظفين بقواعد الأمم المتحدة ومحاكمة من يخالفها، ومن غير المقبول أن تمنع البلدان المساهمة بقوات المحققين التابعين للأمم المتحدة من أداء أعمالهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قدمت حكومة بلده مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى إدارة عمليات حفظ السلام من أجل التحقيق في الأعمال الإجرامية التي اقترفها موظفو الأمم المتحدة لحفظ السلام ومحاكمتهم.

٤٠ - وترتبط مسألة سوء السلوك الجنسي ارتباطا وثيقا بالقضية الأوسع نطاقا للمرأة والسلام والأمن وبتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن المهم أن يجري استخدام الخبرة الجنسانية المتاحة على نحو أكثر فعالية بحيث يتوفر فهم أفضل للمجتمعات والشعوب التي تحاول عمليات إرساء السلام تقديم المساعدة إليها. وأعرب عن تطلعه إلى المناقشة العامة القادمة حول قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، آملا أن تسفر عن مقترحات بناءة للعمل، بما في ذلك العمل في مجال حفظ السلام. وقال إن حكومة بلده ملتزمة التزاما قويا بتدعيم دور الأمم المتحدة في المجتمع العالمي وستزيد من إسهاماتها المدنية والعسكرية أيضا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٤١ - **السيد تشايمونكول** (تايلند): قال إن للصراعات تأثيرا ضخما على المدنيين الأبرياء، وإن عمليات حفظ السلام تلعب دورا أساسيا في تهيئة بيئة آمنة في مناطق الصراع وفي صون تلك البيئة. ومع ذلك، فالإرادة السياسية لجميع الأطراف المعنية هي سر نجاح بناء السلام. وأشار إلى أن وزير خارجية تايلند قد حث في البيان الذي أدلى به مؤخرا في الجمعية العامة جميع الأطراف على التعاون مع

الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى حفظ السلام وبناء السلام.

٤٢ - ويتطلب نجاح عمليات حفظ السلام وضع خطة شاملة تتضمن صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن القيام قبل النشر برسم استراتيجية للانسحاب. ومن الأمور الهامة التي ينبغي إيلائها الأولوية أيضا تعاون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع عمليات الأمم المتحدة، كما ينبغي تقديم موارد الدعم عند الاقتضاء. وأشار إلى أن حكومة بلده قد التزمت بالترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة، كما أنها أيدت مفهوم إنشاء قدرة الشرطة الدائمة بغية استعادة سيادة القانون وضمان الاستجابة للأزمات في وقت مناسب. ومع ذلك، أكد أنه ينبغي أن يكون لدى قدرة الشرطة الدائمة القدرة اللازمة للعمل بفعالية في بيئة ما بعد انتهاء الصراع وبيئة ما قبل الصراع.

٤٣ - وكرر الإعراب عن دعم حكومة بلده للتحقيق في الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك تعيين ضباط تحقيق وطنيين من البلدان المساهمة بقوات للعمل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتقدم القوات المسلحة التايلندية الملكية دورات تدريبية مبكرة للأفراد بشأن مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وذلك قبل انخراطهم في بعثات السلام، كما تحظر تلك القوات حظرا قاطعا سوء السلوك الجنسي مع السكان المحليين، وسيجري إنزال العقاب الصارم بالمخالفين.

٤٤ - **السيد خيونغ** (سنغافورة): قال إن إدارة عمليات حفظ السلام أبلت بلاء حسنا في تصديها للتحدي الضخم الذي شكلته الزيادة في عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. وقد أدت هذه الزيادة إلى مناقشة القدرات المعززة والحفظ القوي للسلام فيما يتعلق بزيادة الموارد، وأكد أن هذه الموارد ليست موارد غير محدودة وأنه يجب على المنظمة أن تتحلى بالابتكار فيما يتعلق بإيجاد حلول مستدامة لمتطلبات حفظ السلام.

٤٥ - وقال إن حفظة السلام بصفة عامة قد خدموا المنظمة بشجاعة وتفان، إلا أنه أعرب عن خيبة أمله إزاء تقارير الاعتداء الجنسي وسوء السلوك من جانب بعض حفظة السلام في الميدان، وقال إن ذلك يقوض مصداقية جميع حفظة السلام بوصفهم من حماة المدنيين الأبرياء، كما أنه يلوث سمعة الأمم المتحدة. ومن الملح أن تتخذ الإجراءات الصارمة والحاسمة لمعالجة مشكلة سوء السلوك والتسيب.

٤٦ - وأيد الأولويات الخمس التي حددها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ورحب بإنشاء خلايا التحليل المشتركة للبعثات، ومركز العمليات المشتركة، والتسريح المتكامل، ومعايير نزع السلاح وإعادة الإدماج، وتحضير أرصدة النشر الاستراتيجي، وتدعيم قدرة الشرطة.

٤٧ - وأثناء زياراته لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أعجب بالصبغة المهنية لكثير من حفظة السلام، إلا أنه لاحظ بعض الإحباط نظرا للافتقار إلى الدعم والموارد. وفي هذا السياق، قال إن القيادة الحازمة على جميع الصعد أمر ضروري لنجاح بعثات حفظ السلام. ومن المهم أن يجري اختيار كبار القادة وتدريبهم، بما فيهم الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوات ومفوض الشرطة، وذلك على نحو مبكر، دون انتظار للموافقة على الولاية. وسوف يهيئ ذلك مجموعة من كبار الموظفين الذين يمكنهم أن يتناوبوا مراقبة البعثات أو أن يتجمعوا مبكرا لبناء الديناميات الواجبة للأفرقة قبل النشر. وبعد انتهاء البعثة يمكنهم البقاء لتقديم النصح إلى الآخرين وتدريبهم. ولهذا يجب تخصيص المزيد من الموارد لتدريب القادة على الصعيدين المتوسط والرفيع ممن يمكنهم إحداث فارق جوهري في نتائج أية عملية لحفظ السلام.

٤٨ - ويجب على إدارة عمليات حفظ السلام أن تكافح من أجل تحقيق تكامل أفضل عبر طائفة عريضة من الوكالات. وحفظة السلام وبناة السلام شركاء لا ينفصمون. ويجب تنسيق جهودهم في البلدان بعد انتهاء الصراع فيها، كما يجب إدارة أعمالهم كعملية واحدة تتميز بوحدة التخطيط وتخصيص الموارد والتدريب وإعداد القوات وإدارة الأمن والعمليات. ويجب أن يجري تشاطر المعلومات على نطاق أوسع بين مختلف أصحاب المصالح بغية رسم خطط موحدة للمستقبل.

٤٩ - ويتعين على الإدارة أن تعمل بفعالية، كما أن روح الاستجابة للبعثات يجب أن توجد أيضا في الإدارات الأخرى، مثل إدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب دعم بناء السلام في المستقبل. ومن الضروري أن يجري استعراض انتقادي وتعديل لسير العمل وهياكله في الوقت الحالي، كما يجب إجراء تنسيق أفضل. وتحسين الهياكل من الأمور الجوهرية بغية توفير الإدارة والدعم الواجبين للآلاف من حفظة السلام في الميدان.

٥٠ - وتكون بعثات حفظ السلام ناجحة عندما تهيئ بيئة مؤاتية لبناء القدرات المحلية. وحفظ السلام يستغرق وقتا، وبناء القدرات الوطنية يستغرق وقتا، والمصالحة تستغرق وقتا. ويجب أن تكون هناك توقعات حقيقية لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالوقت اللازم لتحقيق النجاح في حفظ السلام، كما يجب عليه أن يكون مستعدا للمواصلة حتى النهاية.

٥١ - **السيد هنغر** (سويسرا): أعرب عن ترحيبه بتصديق مؤتمر القمة العالمي على إنشاء مقدرة تشغيل أولية لقدرة الشرطة الدائمة، وببدء إدارة عمليات حفظ السلام تشاورها مع البلدان المساهمة بقوات حول إنشاء احتياطي استراتيجي. وهناك حاجة إلى تحسين التنظيم اللوجستيكي لعمليات حفظ السلام، كما يجب تزويد القوات بالمعدات الكافية، وبخاصة بالنسبة لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء ومساعدتها على نقل المخزون من المعدات غير المستعملة إلى البلدان التي تواجه صعوبات في ذلك المجال.

٥٢ - ويشكل الاعتداء والاستغلال الجنسيان انتهاكات لحقوق الإنسان، كما يقوضان مصداقية بعثات الأمم المتحدة. ويجب اتخاذ سياسة لعدم التسامح على الإطلاق إزاء مثل تلك الأفعال. وأعرب عن ترحيبه بنشر ضباط التحقيق الوطنيين تحت سلطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وحث الإدارة على ضمان تلقي أعضاء البعثات التدريب الواجب فيما يتعلق بمنع الاعتداء والاستغلال الجنسيين. وينبغي أن يصبح التدريب الأساسي بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي جزءا إلزاميا من التدريب الوطني الذي يقدم إلى جميع موظفي حفظ السلام، وأعرب عن أمله في أن تؤيد اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تلك التوصية.

٥٣ - وهناك تحول عام من عمليات حفظ السلام إلى بعثات أكثر شمولا لبناء السلام. وتتضمن عملية حفظ السلام تفاعلا وثيقا بين عمليات بناء السلام. وتتضمن عملية حفظ السلام تفاعلا وثيقا بين عمليات بناء السلام والموظفين من ناحية، والمجالات الرئيسية للسياسة والأطراف في الميدان من ناحية أخرى. ولذلك، يقتضي نجاح العملية أن تقودها السلطات الوطنية. ويمكن للجنة بناء السلام أن تعزز الفهم المتبادل بين جميع الأطراف في الميدان عن طريق توضيح المفاهيم ووضع استراتيجيات مشتركة، مما ييسر التعاون ويتيح قدرا أكبر من التآزر. وينبغي للجنة أن تكون هيئة استشارية خالصة قادرة على تقديم النصح عند الاقتضاء إلى جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بينما تضطلع إدارة عمليات حفظ السلام بدور جوهري في إضفاء الصبغة العملية على توصيات اللجنة وتنفيذها. وحرصا على قيام الإدارة بذلك الدور على النحو الملائم، قد تحتاج إلى قدرات إضافية، فضلا عن تحسين الخبرات في مجال التعاون العسكري - المدني.

٥٤ - وقد كانت الدورة الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام مخيبة للآمال فيما يتعلق بكل من الناحيتين الموضوعية والإجرائية. وينبغي لمكتب اللجنة ولأعضائها النظر في سبل تحسين طرق عملها. وينبغي أن يكون هناك فارق واضح بين المناقشات الرسمية وغير الرسمية، مع وجود ميسرين منتخبين لتيسير المناقشات غير الرسمية حول القضايا المثيرة للجدل. وينبغي النظر كذلك في تحديث جدول الأعمال وهيكل التقرير.

٥٥ - **السيد كيتاوكا** (اليابان): أشار إلى زيادة عبء ميزانية عمليات حفظ السلام على الدول الأعضاء زيادة ضخمة بسبب التوسع في عدد العمليات، فضلا عن التغيرات التي لم يسبق التخطيط لها، مثل المدد الممتدة للعمليات. وقال إن بلده يسهم في كل من عمليات حفظ السلام وبناء السلام. واليابان، بوصفها من أكبر المساهمين في الموارد المالية، تحث على الالتزام بأداء أكثر فعالية وكفاءة وبالتنفيذ الدقيق للإصلاح الإداري في ذلك المجال.

٥٦ - وأضاف أن عمليات حفظ السلام تتغير تغيرا نوعيا أيضا، فتتغير على سبيل المثال في ارتباطها ببناء السلام. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في كيفية وضع اقتراح فعال ينبع من خيارات متنوعة من أجل تعزيز قدرات النشر السريع. ويتعلق أحد الخيارات بتعزيز التعاون بين البعثات. وقد عقد الفريق العامل المعني بحفظ السلام التابع لمجلس الأمن اجتماعات مشتركا برئاسة اليابان مع البلدان المساهمة بقوات وفرقة العمل المشتركة المختلطة. وجرى تحديد المشاكل المحتملة فيما يتعلق بتنفيذ التعاون بين البعثات، ومن المؤكد أن حسم بعض هذه المشاكل من الأمور المستطاعة.

٥٧ - ويمكن للأمم المتحدة أن تدعم ترتيبات النشر السريع للتنظيمات الإقليمية عن طريق تقديم التدريب والمعدات وغيرها من مساعدات بناء القدرات إلى قوات دولها الأعضاء. وبالتالي تصبح هناك إمكانية متزايدة لنشر القوات الإقليمية في حالات الطوارئ. وقد تكون هذه الجهود أكثر فعالية من تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية من خلال القنوات الأخرى، كالقنوات الثنائية على سبيل المثال. وأعلن أنه ينوي تقديم اقتراح بشأن التعاون بين البعثات كوسيلة للتعزيز الفعال لقدرات النشر السريع.

٥٨ - وأكدت تقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ضرورة تحسين التفاعل بين البلدان المساهمة بقوات والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن. وهذه الاجتماعات المشتركة مع البلدان المساهمة بقوات وفرقة العمل المشتركة المختلطة عقدت على مدار السنة منذ تولي اليابان رئاسة الفريق العامل. وتناولت الاجتماعات إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان وقضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، مع إيلاء اهتمام خاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاون بين البعثات، مع التركيز بصفة خاصة على عمليات حفظ السلام في غرب أفريقيا.

٥٩ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): قال إن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من الأمور الجوهرية بغية منع الصراعات المسلحة وتسويتها ومعالجة القضايا العالمية، مثل الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والفقر، والمرض، والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية. واتفق مع الرأي القائل بأن انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام سيادة القانون يمثلان تهديدا للسلم والأمن. ومن المهم أن نتذكر أنه رغم أن المسؤولية الأولى عن صون الأمن تقع على عاتق الدول، فإن المسؤولية تقع أيضا على عاتق المجتمع الدولي إن لم تستطع الدولة حماية مواطنيها. وتتطلب الطبيعة العالمية للإرهاب استجابة فورية

وفعالة وشاملة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك تدعيم الإطار القانوني الدولي.

٦٠ - وتقوم التعبئة الفعالة للموارد الموجودة وإنشاء آلية للنشر السريع بدور هام في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حفظ السلام. ولذلك، فهو يؤيد تشكيل لجنة حكومية دولية لبناء السلام وصندوق دائم لبناء السلام ومكتب لدعم بناء السلام. وتقوم حكومة بلده بصفة دورية بإحاطة إدارة عمليات حفظ السلام علما باستعدادها لتقديم عناصر من كتائب حفظ السلام التابعة لها من أجل عمليات حفظ السلام. وأضاف أنه يؤيد مفهوم وجود احتياطي دائم من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة واحتياطي استراتيجي لحفظ السلام. وينبغي النظر بجدية في اقتراح إقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي لديها القدرة على منع الصراعات وصون السلام، والاقتراح المتعلق بإنشاء مراكز إقليمية لتدريب حفظة السلام الدوليين. وأعرب عن اهتمام حكومة بلده بإرسال موظفيها إلى مراكز التدريب هذه بصفة دورية. وينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تعزز بفعالية القدرة الإقليمية لحفظ السلام.

٦١ - وإذ أثنى على الجهود التي تبذلها المنظمة لإدماج آليات حماية المدنيين في الصراعات المسلحة ضمن ولايات حفظ السلام، أشار إلى أن معظم الصراعات المسلحة التي تدور في الوقت الحالي صراعات داخل الدول، وغالبا ما تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. ومن المهم أن تلتزم عمليات حفظ السلام التزاما صارما بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة، وبخاصة بمبدأ موافقة الأطراف المعنية ومبدأ عدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. وأعرب عن عميق انشغاله إزاء تقارير الاعتداء الجنسي الذي يقترفه حفظة السلام، ورحب بتعيين مستشار لهذه القضية.

٦٢ - **السيد مالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده، بوصفه عضوا في حركة عدم الانحياز وفي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، يواصل تأكيد المبدأ القائل بأن مسؤولية صون السلم الدولي تقع على عاتق الأمم المتحدة، وتشكل عمليات حفظ السلام إحدى أدواتها الرئيسية في الاضطلاع بتلك المسؤولية. وأعرب عن ترحيب بلده بأية خطة - مثل المبادرة بتعزيز قدرة المنظمة على النشر السريع - ترمي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية لتلك العمليات. وينبغي تحسين تمثيل الدول المشاركة في هذه الأنشطة، وفقا لقرارات الجمعية العامة. وينبغي تعزيز السلم والأمن الدوليين بما يتسق مع المبادئ الأساسية؛ ألا وهي موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والحياد، واحترام السيادة، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول. وينبغي ألا تستخدم عمليات حفظ السلام لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، التي ينبغي معالجتها بأسلوب منسق وشامل من خلال الأدوات السياسية والاقتصادية والإنمائية. وينبغي تعزيز مقدرة البلدان المساهمة بقوات وقدراتها من خلال تبادل الخبرة ونشر أفضل الممارسات والتدريب، بما في ذلك إقامة مراكز تدريب إقليمية. وينبغي أن يكون إسهام الترتيبات الإقليمية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إسهاما مؤقتا فقط، كما ينبغي أن يكون إسهاما تكميليا، إذ لا يمكن لهذه العمليات أن تعفي المنظمة من مسؤوليتها عن صون السلام، وذلك بمقتضى ميثاقها.

٦٣ - ولا يمكن أن تنجح أية عملية لحفظ السلام طالما لوثها سوء السلوك. ويجب على جميع موظفي الأمم المتحدة حماية مصداقية المنظمة. وينبغي للأمين العام - الذي اتخذ خطوات ملحوظة لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين - أن يولي المزيد من الاهتمام لمسألة سوء السلوك. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتولي إدارة عمليات حفظ السلام إنشاء ''وحدات السلوك والانضباط'' في المقار وفي الميدان.

ويرحب بلده بالتقرير المعني بالقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/59/710) وبتحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مزاعم سوء السلوك في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجع بلده الإدارة على مراعاة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/59/661). ومع ذلك، ينبغي ألا تطبق بعض التدابير العقابية التي أوصى بها المكتب إلا عند الإثبات الكامل للمزاعم. وينبغي ألا يُطعن في شرف البلدان المساهمة بقوات. وأشاد بشجاعة الأغلبية العظمى من موظفي حفظ السلام وبخدماتهم وتضحياتهم، بما فيهم أفراد الشرطة المدنية والمراقبين العسكريين، الذين ينبغي أن تظل سلامتهم في المقام الأول.

٦٤ - **السيد سيمكين** (النمسا): تكلم أيضا بالنيابة عن نيوزيلندا وكندا، فقال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضع ثقلها وراء المبادرات التي جرى الترحيب بها في مؤتمر القمة العالمي الذي عقد مؤخرا، وأن تواصل معالجة مشاكل الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلا عن بعض القضايا التقنية. وقد صُممت لجنة بناء السلام لسد فجوة فيما يتعلق بمبادرات مؤتمر القمة العالمي. وكما وضّح الأمين العام، فإن ما يقرب من نصف البلدان التي انتهت فيها الحرب ينشب العنف فيها مرة أخرى في بحر خمس سنوات. وتستطيع اللجنة أن تنسق الجهود الدولية بغية تعزيز سيادة القانون وبناء القدرات وضمان الانتقال السلس من عمليات حفظ السلام إلى مرحلة بناء الدولة. وجرى حث الدول الأعضاء على الموافقة على اعتماد طرائق تشغيل لجنة بناء السلام بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأيد بقوة توصية الأمين العام بأنه يحق لأية دولة أن تطلب مساعدة اللجنة. ومن النتائج الرئيسية الأخرى لمؤتمر القمة الاعتراف بمسؤولية المجتمع الدولي عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية؛ وينبغي لمجتمع حفظ السلام، الذي تمثله اللجنة الرابعة، أن يبدأ فيما يلزم من إجراء الدراسات ووضع المذاهب وتقديم التدريب بغية تدعيم هذا المفهوم في الميدان والموافقة على العمل المبكر.

٦٥ - ولا يمكن أن يجري إصلاح إدارة عمليات حفظ السلام إلا بالتنسيق مع المبادرات الأخرى لمؤتمر القمة، كجزء من نهج موحد وكلي إزاء حفظ السلام. والتكامل داخل الإدارة والبعثات الميدانية من الأمور الجوهرية التي تفوق في أهميتها الروابط الرامية إلى تعزيز التنمية والحكم السديد. ومفهوما فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة وعملية التخطيط المتكاملة التابعة للبعثة لم يجر تنفيذهما بعد بأسلوب شامل. ولا بد أن يؤدي التكامل المعزز في المقر إلى التكامل المعزز في الميدان، ليس فقط من خلال مركز العمليات المشتركة وخلايا التقييم المشتركة للبعثات، بل عن طريق التخطيط والتنفيذ العامين لولايات البعثات أيضا. وفضلا عن ذلك، فتفسير الإدارة الواضح للمبادئ والإجراءات التشغيلية سوف يحسن أعمال حفظ السلام بصفة عامة. وتوضيح المبادئ بناء على العمل المتصل بوحدات التدريب الموحدة، والمعزز من خلال حلقات عمل تطوير المصطلحات، من شأنه أن يحث على المزيد من تطوير أنشطة التدريب. وقد أسهمت وحدات التدريب الموحدة إسهاما ملحوظا في استعداد الموظفين العسكريين الوطنيين لنشر الخوذ الزرقاء، إلا أنه ما زالت هناك حاجة إلى تطوير التدريب التكميلي على نطاق أوسع لأفراد الشرطة والمدنيين. ونتيجة لذلك، لم يجر تحقيق رؤية البعثة المتكاملة تكاملا تاما. وبالتالي، ينبغي السعي بنشاط أكبر إلى تنفيذ مشروع خدمات التدريب المتكاملة التي تقوم بها الإدارة. وفضلا عن ذلك، فمشاركة كثير من الدول الأعضاء في المجموعات العاملة ذات الصلة من شأنها أن تعود بالنفع على وضع مقترحات لتعزيز قدرة المنظمة على النشر السريع. وأخيرا، فسييسر إنشاء قدرة

الشرطة الدائمة التخطيط المتكامل المبكر ويوفر الخبرة اللازمة في الميدان أثناء الأشهر الأولى الحاسمة للبعثة.

٦٦ - ومشكلة الاستغلال والاعتداء الجنسيين تسبب القلق. وينبغي أن يتحلى الأشخاص الذين يجري نشرهم في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بأرفع معايير السلوك والانضباط. وينبغي اتخاذ التدابير الصارمة قصيرة الأمد للمحافظة على الزخم الذي ولده التقرير المعني بالقضاء على هذا السلوك المشين (A/59/710)، وذلك استكمالا للخطوات التي سبق أن اتخذها كل من الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تتولى مجموعة من الخبراء القانونيين والدول الأعضاء مناقشة إنشاء آليات طويلة الأجل تضمن فعالية التحقيق في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين وتقديم مقترفي تلك الجرائم إلى المحاكمة عند الاقتضاء. والاهتمام الذي توليه الآن الإدارة لإدماج نوع الجنس في جميع عملياتها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سوف يسهم في القضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفضلا عن ذلك، فمسألة المعاملة التمييزية في أجور موظفي بعثات الأمم المتحدة، مقارنة بالمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين، تشكل قضية تتطلب حلا سريعا ومرضيا. وأخيرا، فرغبة في تحسين نوعية الموظفين الذين تقدمهم الدول الأعضاء للنشر في البعثات الميدانية، وبخاصة كمراقبين عسكريين، ينبغي تحديد المهام التي يجري الاضطلاع بها، كما ينبغي وضع موجز بالمهارات المطلوب توفرها لديهم.

٦٧ - **السيد آتشاريا** (نيبال): قال إن عمليات حفظ السلام، التي أصبحت وظيفة رئيسية من وظائف الأمم المتحدة، أسهمت إسهاما ملحوظا في بناء صورة للمنظمة بوصفها آلية فعالة لصون السلام في جميع أنحاء العالم. ويتدخل حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في مناطق الحروب لإنقاذ الأرواح واستعادة السلام والنظام وتمهيد الطريق لبناء الدول من خلال التعمير. وقد ازداد الطلب على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وهناك أكثر من ٨٠ ٠٠٠ موظف من العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين يعملون في ١٨ عملية من عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وقد شاركت نيبال منذ عام ١٩٥٨ في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كما ساهمت بأكثر من ٥٠ ٠٠٠ من حفظة السلام، وكانت من أكثر خمسة بلدان مساهمة بقوات. ومؤتمر القمة العالمي الذي عقد مؤخرا أثنى على إسهام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حل الصراعات. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور جوهري في منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام. ومع ذلك، فالعدد المتزايد للذين يقتلون من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يثير مسألة السلامة. وينبغي بذل جميع الجهود عند التخطيط للبعثات ونشرها وتشغيلها بحيث يجري ضمان سلامة حفظة السلام، كما ينبغي أن يكون هناك حد أدنى مقبول للإصابات لكل بعثة. وينبغي توفير العلاج الطبي الكامل والإعادة إلى الوطن على وجه السرعة للمصابين أو المرضى من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فصرف المبالغ المدرجة في الميزانية في الوقت المناسب، والرد الفوري للمصروفات التي تنفقها البلدان المساهمة بقوات، والتنسيق الكافي بين أنشطة الميدان والمقر من الأمور الأساسية لنجاح بعثات حفظ السلام.

٦٨ - وينبغي لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة أن تتعاون تعاونا وثيقا. وينبغي أن يكون لدى مجلس الأمن آلية دائمة تتميز بالشفافية لضمان مشاركة البلدان المساهمة بقوات في صنع القرار في جميع المراحل، من مرحلة رسم خطة البعثة إلى مرحلة إنهائها. وينبغي زيادة نسبة مناصب الإدارة العليا في المقر والميدان حيث يوجد موظفون من البلدان النامية المساهمة بقوات. وقال إن وفد بلده يوافق على اقتراح إنشاء قدرة معززة للنشر السريع،

ويرى أن مفهوم الاحتياطيات الاستراتيجية الذي قدمته الإدارة جدير بأن ينظر فيه بجدية.

٦٩ - وحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين اقترفهما أعضاء قليلون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد لوثت صورة تلك البعثات، وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل لسياسة عدم التسامح على الإطلاق التي ينتهجها الأمين العام والتوصيات المتضمنة في التقرير المعني بهذه المسألة (A/59/710). واختتم كلامه قائلا إنه حرصا على تجنب العودة إلى العنف، ينبغي أن تتضمن طرائق لجنة بناء السلام متابعة عملية حفظ السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥